جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2020)

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

روسيا ..
بين حقائق الحراك الإقليمي
و أوهام النزوع القيصري

أ. فايز موسى

مستشار إعلامي.. ومحلل استراتيجي

مجموعة التفكير الإستراتيجي

مُلخّص

أَرْخَتْ عدوى فيروس كورونا سدولها على روسيا الاتحادية، فخيّمت تداعياتها على القرار السياسي والمشهد الاقتصادي والفعاليات الاجتماعية (الرياضية والثقافية...)؛ ما تأدّى عنه تفاقُم نسب البطالة، وهبوط مستويات المعيشة. وتحت وطأة تداعياتها، شهدت البلاد جملة من الأحداث، التي أثر بعضها في موازين القوى وتوجّهات المستقبل السياسي في هرم السلطة.

وبما عُدَّ بداية فترة انتقالية في السياسة الروسية، فرضت التعديلات الدستورية قواعد جديدة لانتخاب الرئيس وفترة حكمه، وترشيح رئيس الوزراء وآليات تشكيل الوزارة، وتشمل الإجراءات إنشاءَ الرئيس مجلسَ دولةٍ يضطلع بتحديد أبرز توجهات السياسة الداخلية والخارجية في الاتحاد الروسي.

وعليه، وقّع الرئيس الروسي بوتين عدداً من المراسيم لإعادة تشكيل الحكومة.

وكان بوتين أثار مفاجأة كبرى في خطابه أمام البرلمان عبر إعلانه هذه التعديلات الدستورية، التي أدت الى استقالة رئيس الوزراء ديمتري مدفيديف وحكومته. وعزا هذا الأمر آنذاك إلى «ظهور مطلب واضح بالتغيير من داخل المجتمع» الروسي.

لكن هذا الإصلاح المعلن أثار تكهنات حول المستقبل السياسي لبوتين بعد انتهاء ولايته عام 2024، اذ لا يحق له نظريا الترشح بعدها. وإذا كان بوتين لم يتطرق أبدا مباشرة إلى مستقبله ما بعد 2024 ولا تحدث عن خليفة محتمل له، فإن المراقبين للساحة السياسية يتفقون على القول بأنه سيسعى للاحتفاظ بنفوذه(i).

وإقليمياً، أسهم إطار «مسار أستانا»، في استقرار نسبي للأوضاع في سوريا. فيما انعكس التفاهم الروسي-التركي النشط على واقع الأطراف المتنازعة في ليبيا؛ ما عزّز فرص نجاح الحوار فيما بينها.

كما أسهمت روسيا في تحقيق استقرار نسبيّ لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتسعى هذه الدراسة لرصد أبرز المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية لروسيا، في العام 2020، وتحليل تفاعلها فيما بينها، وتوصيف الحراك الإقليمي لأهم تلك المتغيرات. كما تلقي الضوء على أهم سيناريوهات المستقبل في العام 2021.

المتغيرات الروسية المحلية والإقليمية والعالمية

تصدر الحدث الداخلي، اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 15 كانون الثاني 2020، إجراء تعديلات على دستور روسيا الاتحادية، الذي تم تبنيه عام 1993 في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين. وتطويراً للمقترح اعتمد في 14 آذار قانون بشأن تعديل الدستور بهدف «تحسين بعض القضايا المتعلقة بتنظيم وعمل السلطات العامة». وبقرار من الرئيس بوتين جرى نشر الدستور الروسي بصيغته المعدلة، لدراسته وتقديم التعديلات من قبل الرأي العام. واقترح تعديل 22 مادة منه. ووافق مجلس الدوما ومجلس الاتحاد والبرلمانات الإقليمية والمحكمة الدستورية على التعديلات الدستورية. وصوّت 380 نائباً من مجلس النواب بالبرلمان الروسي على التعديلات، مقابل 43 ضدها، أغلبهم من التكتل البرلماني للحزب الشيوعي الروسي، وامتنع نائب آخر عن التصويت. وانتقدت بعض الأوساط السياسية والاجتماعية التعديلات الدستورية.

ووضعت التعديلات قواعد جديدة لانتخاب الرئيس وفترة حكمه، التي حددت بفترتين، كما تتعلق بترشيح رئيس الوزراء وآليات تشكيل الوزارة، ووفقا للتعديلات الجديدة وقع الرئيس بوتين على عدد من المراسيم لإعادة هيكل وتشكيل الحكومة الروسية. وشملت التعديلات دور البرلمان في ترشيح رئيس الوزراء والمصادقة على نواب رئيس الوزراء والوزراء (باستثناء وزراء الدفاع والخارجية) وفيما يتعلق بمجلس الاتحاد فسيضم ما يصل إلى 30 عضوا يعينهم الرئيس. وسيتمكن سبعة منهم والرئيس السابق من أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ مدى الحياة. كما تشمل التعديلات النظام القضائي بما في ذلك المحاكم الدستورية والعليا والنقض والاستئناف، وتنص على تحديد السقف الأدنى للأجور، وتضع الأطفال في «أهم أولويات سياسة الدولة الروسية» وحماية مؤسسة الزواج واللغة الروسية لغة «شعب الدولة».

وكانت أكثر التعديلات مثارا للجدل هي تصفير فترات رئاسة فلاديمير بوتين؛ ما سيتيح له الفرصة للترشيح لدورة أخرى على منصب الرئيس. وظهر هذا المعيار ضمن التعديلات بمبادرة نائبة من كتلة «روسيا الموحدة» فالنتينا تيريشكوفا. ووافق بوتين نفسه على الاقتراح. وإذا فاز بوتين في الانتخابات المقبلة، في 2024 و2030، فسيستمر في قيادة البلاد حتى عام 2036؛ أي أربع فترات متتالية. ولن يتمكن رئيس الدولة القادم في روسيا من شغل هذا المنصب أكثر من مرتين. وقال الرئيس بوتين في المؤتمر الصحافي السنوي في 17 كانون الأول، إنه لم يقرر بعد فيما إذا سيشارك في الانتخابات الرئاسية المقبلة، كما أعرب عن الثقة بأن تصفير فترات رئاسته الماضية، ومنحه فرصة الترشيح لدورة جديدة، أصبحت عامل استقرار للوضع في البلاد.

كما أثارت قضية، مؤسس صندوق مكافحة الفساد، أليكسي نافالني ردود فعل متباينة في الداخل الروسي. ففي شهر آب، شعر زعيم المعارضة الروسية بسوء في حالته الصحية، وهو على متن طائرة ركاب في طريقها من تومسك إلى موسكو، فهبطت الطائرة اضطرارياً في مدينة أومسك، ونقل إلى

مشفى محلي فغاب عن الوعي، ليتنفس عبر الأجهزة. واتهم فريق صندوق مكافحة الفساد أجهزة الأمن الروسية بتسميم نافالني. وفي 22 آب، نقل بالطائرة إلى عيادة «شاريتيه» في برلين، وذكرت الحكومة الألمانية في 2 أيلول أنه عثر في جسد نافالني على آثار لمادة تماثل في تركيبها غاز الأعصاب لمجموعة «نوفيتشوك». وخرج السياسي من غيبوبة بعد 18 يوماً، وخضع لإعادة التأهيل في ألمانيا. ونفت الحكومة الروسية بشدة تورط السلطات في محاولة اغتياله. وزعم بوتين أن التقارير الإعلامية، التي اتهمت أجهزة الأمن الروسية بتسميم نافالني[1]، ما هي إلا جزءا من مخطط تدعمه الولايات المتحدة بغية تشويه سمعته.

فيما اعتبر بوتين أن الحدث الأهم داخلياً في روسيا عام 2020، هو الاحتفال بالذكرى السنوية الـ 75 للانتصار على الفاشية. وتأخّر موعد إجراء العرض العسكري بتلك المناسبة عدّة أسابيع؛ بسبب عدوى فيروس كورونا، ما تأدّى عنه إحجام العديد من الزعماء الأجانب عن المشاركة في الاحتفال، الذي كان من المخطط أنْ يكون ردّاً على الحملة الغربية التي تشكك في دور الاتحاد السوفييتي الريادي في القضاء على ألمانيا الهتلريّة.

وشهد إقليم خاباروفسكي كراي، الواقع في الشرق الأقصى، الاحتجاجات الأقوى على الساحة الروسية عام 2020، التي دعمتها مدن أخرى؛ ردّا على اعتقال حاكم الإقليم سيرجي فورغال في تموز، للاشتباه في تورطه بتنظيم محاولة قتل رجل أعمال، واغتيال اثنين آخرين.

وقُبيل أزوف العام، نشرت النتائج الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية لعام 2020[ii]، التي أورد فيها موقع وزارة الخارجية إلى أن أهداف الأنشطة السياسية الخارجية لروسيا قد تركزت على إمكانات التعاون الدولي لضمان الأمن القومي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز المواقف الساعية لحل المشكلات العالمية والإقليمية الملحة، التي تلبي المصالح الروسية. واقترحت روسيا أجندة إيجابية موحدة تحمل في جوهرها أهداف الاستقرار العالمي والقدرة على التنبؤ، وتعزيز الدور المركزي لهيئة الأمم المتحدة. كما دعت الشركاء إلى التخلي عن ألعاب «الخيارات الصفرية» والمعايير المزدوجة لصالح الحوار المفتوح والصادق. وأشار الموقع إلى أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد تقدم بمبادرة لعقد قمة لزعماء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة؛ تسعى لإطلاق حوار جاد ومباشر حول مبادئ التفاعل بين الدول، وسبل حل المشكلات المعاصرة الأشد إلحاحاً؛ وقد حظيت بدعم الشركاء في «الدول الخمس».

وفي سياق جائحة فيروس كورونا المستجد، أبرز التقرير عودة أكثر من 300 ألف مواطن روسي إلى وطنهم، والمساعدة الطارئة المقدمة لمن وجدوا أنفسهم خارج روسيا في أوضاع صعبة. مُشيراً إلى الدور الروسي في إعانة الدول الأجنبية في مكافحة فيروس كورونا، والتغلب على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، وإقامتها تعاوناً واسعاً في تطوير وتوريد وإنتاج الأدوية واللقاحات المضادة للفيروسات.

(1) في 17 يناير 2021، اعتقلت مصلحة إنفاذ القانون الروسية نافالني، فور وصوله مطار شيريميتييفو الدولي في العاصمة الروسية موسكو، قادماً من ألمانيا، بموجب مذكرة سابقة صادرة بحقه بتهمة الاحتيال؛ تُهمةٌ أسف غورباتشوف لإلصاقها بنافالني؛ معتبراً أن استخدام القضاء، في النيل من خصوم سياسيين، أمرٌ غير مقبول، يؤكد أنه «ليس لدينا قضاء مستقل». فيما صرحت كاثرين آشتون، مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بأنّ الحكم القضائي يطرح أسئلة خطيرة حول وضع القضائي في روسيا. (ويكيبيديا؛ أليكسي نافالني)

واحتفى التقرير بنجاح روسيا في إنجاز مهمة القيادة في عدد من المنتديات والمنظمات الدولية، على الرغم من الوضع الوبائي غير الملائم، حيث أقيم حوالي 140 حدثاً في رابطة بريكس، واعتمد أكثر من 40 وثيقة مشتركة.

كما كان الحوار الروسي الهندي مثمراً بطبيعته. وفي شباط، استضافت الهند اجتماعاً للمؤتمر الصناعي العسكري الروسي الهندي، وجرت في أيلول وقائع المناورات البحرية المشتركة «إندرا نيفي-2020» Indra Navi.

ومتابعة لاتفاقيات القمة الروسية الإفريقية الأولى، التي عقدت في سوتشي 23-24 أكتوبر 2019، أعطيت دوافع جديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الروسي الإفريقي، حيث بدأت الأمانة العامة لمنتدى الشراكة الروسية الإفريقية في العمل، وتم تشكيل رابطة التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، بمشاركة عدد كبير من كبريات الشركات الروسية العامة والخاصة.

كذلك تمخضت الجهود الروسية لحل النزاعات والأزمات الإقليمية عن نتائج ملموسة. فبفضل وساطتها، انتهت الاشتباكات المسلحة في إقليم قره باغ الجبلي، وحلَّ السلام فيه، وقُدمت المساعدات الإنسانية الطارئة للسكان، وهُيئت الظروف لعودة اللاجئين والمشردين، وأطلقت عملية حفظ السلام، واتفق على إنشاء مركز روسي تركي مشترك لمراقبة وقف الأعمال العدائية.

وبمساعدة روسيا، أصبح من الممكن تحقيق خفض جذري لكثافة القصف في شرق أوكرانيا، والحفاظ بشكل عام على وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع الأوكراني المحلي. وفي حزيران، وُقّعت اتفاقية تعاون بين روسيا وصربيا حول مكافحة الإرهاب.

كما أدى التفاعل بين إيران وتركيا في إطار «مسار أستانا»، إلى استقرار الأوضاع في سوريا، وكان هناك إسهام فعال للمؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين والنازحين المؤقتين المنعقد في دمشق 11-12 تشرين ثاني، بمشاركة ممثلين عن أكثر من 20 دولة، من بينها روسيا وإيران والصين ولبنان وعدد من المنظمات الدولية، بينما استمرت المساعدة على المستوى الثنائي لدعم السوريين في التغلب على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ساهمت الاتصالات الروسية النشطة مع الأطراف المتحاربة في ليبيا، في إقامة حوار فيما بينها وحَدَّتْ من التوترات العسكرية والسياسية في ليبيا.

كما أدّت مشاركة روسيا في الجهود الدولية داخل مجموعة العشرين و«أوبك+» لتحقيق الاستقرار في أسعار السوق العالمية للنفط، وسط انخفاض حاد في الطلب، بما في ذلك الاتصالات رفيعة المستوى مع قيادة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأخرى، أسهمت في الحدّ بشكل كبير من تقلّب أسعار النفط.

واستمر الحوار مع الدول الأوروبية المهتمة بالتعاون مع روسيا. ففي 18 شباط، وبعد انقطاع دام 5 سنوات، عقد اجتماع مشترك لوزراء الخارجية والدفاع لكل من روسيا وإيطاليا، في روما، بصيغة «2+2». وفي تشرين أول، استضافت موسكو الاجتماع السابع عشر للمجلس الروسي الإيطالي للتعاون الاقتصادي والصناعي والنقدي-المالي. كما انعقدت مُحادثات روسية فرنسية رفيعة المستوى، في

26 حزيران، عبر الفيديو. وعلى الرغم من تضييق الأجندة الإيجابية في العلاقات مع ألمانيا، استمر الحوار السياسي المنتظم معها.

في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، انطلقت روسيا من فهم المسؤولية الخاصة للدولتين حفاظاً على الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي، وأظهرت انفتاحاً على التعاون، على أساس المنفعة المتبادلة، استنادا إلى احترام المصالح. وكان «الحوار الاستراتيجي» بشأن الحد من الصواريخ النووية أحد مجالات العمل المهمة على المسار الثنائي.

وبُغية خفض التوتر على طول خط روسيا والناتو، تمّ اتخاذ خطوات لضمان القدرة على التنبؤ وضبط النفس في المجال العسكري والسياسي في الفضاء الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، فرضت روسيا تعليقاً أحاديّ الجانب على نشر الصواريخ الأرضية المتوسطة وقصيرة المدى في أوروبا.

وكانت صحيفة «لا نوفيل تريبيون» (La Nouvelle Tribune)، قد أوردت أبرز مهمات بوتين في العام 2020[iii]، وتتمثل في تعزيز موقع روسيا في الساحة الدولية بقوة، ومواصلتها تجاوز التحديات التي تواجهها؛ وفقا لاستراتيجيتها السياسية؛ بعد أن تمكنت في العام 2019، من إجبار الكثيرين على التحدث عنها؛ وتعتزم مواصلة فرض «رؤيتها وأسلوبها»؛ ما من شأنه تعزيز الوجود الروسي في الساحة الدولية.

وشددت الصحيفة على أن إحدى أهم أولويات الكرملين هي العلاقات مع الصين وإيران. إذ تواصل الصين بشكل متزايد ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة في الشرق، وتريد إيران أيضا ترسيخ مكانتها وتكتسب المزيد من الأهمية في المنطقة بعد تعزيز دورها في الحرب في سوريا. فالدول الثلاث، فيما يبدو، لا تتوقف عن التقارب. فعلى سبيل المثال، في الفترة من 27 إلى 30 كانون أول، شهد المحيط الهندي مناورات بحرية مشتركة فيما بينها. وأشارت الصحيفة إلى أن هذا التحالف الاستراتيجي بين الدول الثلاث، مرتبط مباشرة بالحرب في سوريا.

أما اقتصادياً، فقد أعلن مساعد الرئيس الروسي، مكسيم أوريشكين، أن الاقتصاد الروسي سيدخل ضمن قائمة أكبر خمسة اقتصادات في العالم لعام 2020. وصرح على هامش مؤتمر «مساحة الأفكار»: إذا اطلعتم على آخر توقعات صندوق النقد الدولي لهذا العام، فسترون أن روسيا ستكون خامس أكبر اقتصاد في العالم. وذكر أوريشكين بأن هذا أصبح ممكناً بسبب الأزمة والتدهور الاقتصادي غير المسبوق في البلدان الأخرى. مؤكداً أن الأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي قد غدت الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. موضحاً أنه «تم تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستدام فوق المتوسط العالمي من أجل البقاء ضمن هذه المجموعة»، وأن روسيا «تحتاج إلى التركيز على تحقيق هذا الهدف في السنوات المقبلة»[iv].

ووفق وكالة «بلومبرغ»، سينكمش الاقتصاد الروسي في 2020 بنسبة تقارب (7.3 %)، بمستوى أقل بنحو المرتين مقارنة بمنطقة اليورو، إذ يتوقع أن يكون انخفاضها عند (7.3 %). أما ما يتعلق بالعام 2021، فقد توقعت الوكالة للاقتصاد الروسي نموا مرتفعا عند مستوى 3 %، وهذه النسبة تتوافق مع توقعات

صندوق النقد الدولي، الذي توقع مطلع العام 2021، أن ينمو الاقتصاد الروسي في 2021 بنسبة 3 %، وبنسبة 3.9 % في 2022، وهو معدل نمو أعلى مما هو متوقع للاقتصاد الأمريكي ودول منطقة اليورو.

وأشارت وكالة «بلومبرغ» إلى أن الاقتصاد الروسي قد عانى في النصف الأول من 2020 أكثر من غيره من الاقتصادات، حيث تم فرض إغلاق صارم في روسيا بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط في الأسواق[٧].

التفاعل بين المتغيرات الإقليمية

يمكن تلخيص الدوافع الرئيسية للسياسات الروسية بثلاثة محددات رئيسية، هي: المكانة العالمية (في إطار عالم متعدد الأقطاب)؛ والمصالح الاقتصادية؛ والاستقرار الدولي بعامة والإقليمي الشرق أوسطي بخاصة. وتتأسس العلاقات الروسية بدول المنطقة على النهج البراغماتي التبادلي المرن؛ ويفسر ذلك طبيعة علاقاتها التاريخية بإيران وحلفائها في المنطقة، كما يفسر جوهر علاقتها بتركيا[vi].

وقد تعرضت السياسة الروسية إقليمياً في العام 2020 لتحديات بارزة، كان أبرزها في المشهد اليمني؛ إذ أوشكت روسيا على الدخول في صدام عسكري واسع غير مباشر، في ليبيا ضدّ تركيا، التي سارعت لإنقاذ الحكومة الشرعية الليبية في صراعها ضدّ حفتر، المدعوم إماراتياً وروسياً وفرنسياً.

لكن جملة من الأسباب، تضافرت في تولد تفاهم روسي-تركي، أثمر حلاً سياسياً، مطلع العام 2021، لعلّ أبرزها:

1 - **التفوق العسكري التركي**؛ الذي قلب الموازين العسكرية في المعركة الحاسمة على تخوم طرابلس؛ بفضل التفوق النوعي للطائرات التركية المسيّرة؛ على الرغم من مؤازرة ما يقرب من 2000[1] عنصر ينتمون لمرتزقة «فاغنر» الروسية، والدعم المهول من الإمارات وفرنسا لقوات حفتر، التي تحظى كذلك بمؤازرة مصرية...!! وقد أكّد تقرير للأمم المتحدة مشاركة قوات فاغنر الروسية في المشهد العسكري الليبي. ويدير المرتزقة الروس رجل الأعمال يفغيني بريغوجين، المقرب من الرئيس بوتين[2]. وقد جاء وصول بريغوجين وهياكله إلى ليبيا في أعقاب لقاء نُظِّم في موسكو في تشرين الثاني 2018، بين وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، ووفد من كبار المسؤولين العسكريين الليبيين بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وبحضور بريغوجين. وأظهرت التحقيقات، التي نُشرَت في الصحافة الاستقصائية الروسية، أنّ معدات مرتزقة فاغنر أُخذت من فائض الجيش الروسي. وتؤدي «فاغنر» دور المكمّل البديل، الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في عمليات عسكرية، دون الحاجة للزجّ بقواتها العسكرية النظامية، ودون أن تكون مضطرة إلى تبرير تورطها[3]. فيما أكّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في موسكو، جرى مطلع العام 2020، أن المرتزقة التابعين لشركة فاغنر، الذين يقاتلون في ليبيا لا يمثّلون الدولة الروسية ولا تموّلهم الدولة، مضيفاً: إنْ ثبتَ وجودُ مثل هؤلاء في ليبيا...!! وفي وقت سابق، كشفت وكالة رويترز عن مشاركة متعاقدين عسكريين روس سرّاً في دعم القوات الروسية في سوريا وأوكرانيا، معظم أفرادها من الجنود السابقين، حسب وكالة رويترز. لكن الدولة الروسية تنفي استخدام المرتزقة في الخارج[vii]. وثمة فرضية محتملة بوجود اتفاق،

(1) وفق التقديرات التركية. فيما تزعم روسيا أن أعدادهم لا تتعدى خانة المئات.

(2) بريغوجين، الذي حقق ثروته في التسعينيات من وجبات الطعام السريع، رجلُ أعمال مقرب من بوتين، تُنظّم شركاته، على وجه الخصوص، المآدبَ والمناسبات للرئاسة الروسية. وقد وُضع على قائمة العقوبات الأميركية؛ إذ تتهمه واشنطن بالمشاركة، عبر العديد من شركاته، في مناورات للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016؛ بقصد التأثير في نتائجها.

(3) هذه الطريقة في العمل، المسماة «الإنكار المقبول» (plausible deniability)، استعملت بصفة متكررة في مختلف العمليات المسلحة التي تورّطت فيها روسيا.

صدّق عليه الكرملين، بين حكومة طبرق وبريغوجين، ينصّ على أنه مقابل دعم بالمقاتلين في الهجوم على طرابلس، سيتمكن رجل الأعمال الروسي من الوصول إلى صفقة تأمين مواقع المحروقات. وهو النموذج الذي ترتكز عليه نشاطات بريغوجين في سورية[1]. وبناء عليه، وفّرت «فاغنر» حضوراً قوياً على الأرض، كانت القيادة العسكرية الروسية في سورية تفتقده؛ لأن التدخل الروسي كان جوياً في الأساس منذ البداية. وبما أنّ روسيا تتبنى كلياً تدخلها في سورية، الذي جاء في إطار اتفاقية التعاون العسكري الموقعة عام 1980 بين موسكو ودمشق، فإنّ اللجوء إلى «فاغنر» في معركة تدمر لا يدخل في إطار مبدأ «الإنكار المقبول». فلم تكن موسكو تهدف إلى إخفاء تدخلها باللجوء إلى «فاغنر» خلال معركتي تدمر، بل كانت الغاية تفادي اللجوء إلى عناصر القوات المسلحة النظامية، الذين يصعب تبرير مقتلهم لدى المواطنين الروس. واللجوء إلى «فاغنر»، في هذه الحالة، يدخل ضمن تحديات عملياتية بالنسبة إلى القيادة الروسية[2].

2 - قدرة الأتراك على اللعب في المساحات الخطرة دولياً (السير على شفير الهاوية)، وفق حسابات وتقديرات اتسمت بالدقة العالية في غير مشهدٍ تدخلت فيه، دون التورّط ودفع أكلافٍ باهظةٍ تُثير الرأي العام التركي (ما قد يتأدّى عنه قضم شعبية أردوغان في أيّ استحقاق انتخابي)، ناهيك عن التورّط في نزاع عسكريّ مباشر (مع أيٍّ من الدول الإقليمية المحورية أو الدوليّة)؛ من نحو التدخل التركي إقليمياً في الشمال السوري، في عمليتي: «درع الفرات» (عام 2016)، و«غصن الزيتون» (عام 2018)، و«نبع السلام» (عام 2019)، والتدخل التركي دولياً في النزاع الأذري مع أرمينيا في الإقليم المتنازع عليه: ناغورنو قره باغ (عام 2020). كما تعكس هذه التدخلات الرغبة القوية لدى تركيا في تأمين محيطها الحيوي؛ والوفاء باتفاقاتها الموقعة مع حلفائها الإقليميين. وتقف تركيا إلى جانب أذربيجان لعدة اعتبارات ثقافية وقومية وجيوسياسية واقتصادية، لاسيّما ما يتعلق منها بأمن الطاقة. وقد أيّدت أذربيجان بدورها موقف أنقرة في الصراعات الدائرة في سورية وليبيا وشرق المتوسط. وقد لوحظ ارتفاع سقف الموقف التركي المؤيد لأذربيجان، سواء على مستوى الرئاسة أو مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية، بما فيها المعارضة، وشملت التصريحات التركية الاستعداد لتقديم «كافة أنواع الدعم» لأذربيجان، وحتى التدخل عسكرياً، إنْ طلبت الأخيرة ذلك. وقد تلقت القوات المسلحة الأذرية الدعم والتدريب من نظيرتها التركية، بموجب اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بينهما عام 2010. ويُجري البلَدان أكثر من 10 مناورات عسكرية مشتركة سنوياً، وقد وقّعا في شباط 2020 اتفاقات للتعاون العسكري والأمني، تتلقى بموجبها باكو معدات عسكرية بقيمة 200 مليون ليرة تركية (نحو 30 مليون دولار). ويشار إلى أن معظم الاشتباكات تدور على الحدود بين أذربيجان وأرمينيا، بما يهدد خطوط نقل الغاز الطبيعي من المنطقة، ولا سيما

(1) بناءً على عقد بين الشركة السورية للنفط «جنرال بتروليوم كوربورايشن»، وهي شركة عمومية سورية تتكفل باستغلال البترول والغاز من جهة، و«إيفرو بوليس»، إحدى الشركات التي يمتلكها يفغيني بريغوجين من جهة أخرى. بموجب هذا العقد، كان من المفترض أن تتحصّل «إيفرو بوليس» على 25 في المائة من عائدات المحروقات، مقابل حمايتها.

(2) يعود أصل «فاغنر» إلى عام 2013، عندما شارك الفيلق السلافي، وهو فرع مسجل في هونغ كونغ لمجموعة موران للأمن، وهي شركة روسية عسكرية خاصة، للمرة الأولى في عمليات عسكرية في إطار النزاع السوري. إذ أُرسل ما يقارب 270 من أفراد الفيلق السلافي، المجندين أصلاً لمراقبة حقول النفط لحساب النظام السوري في «دير الزور»، لدعم مجموعات موالية للحكومة في مدينة السخنة، بريف حمص، كانت تتعرض لهجوم. ومُنيت هذه المغامرة بإخفاق ذريع، وهلك العديد من أعضاء الفيلق السلافي في هذه العملية. ولدى عودتهم، اعتقل جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB) اثنين من قادة الفيلق، هما فاديم غوساف، ويفغينيج سيدوروف. وأكد الحكم عليهما في تشرين أول 2014، بالسجن لسنوات عدة بتهمة الارتزاق؛ لأنّ العملية لم تُقَرّ في الكرملين، ولم تحظَ بموافقته. وكانت تلك المرة الأولى التي ينطق فيها بمثل هذا الحكم في روسيا؛ حسب ما أكده كرينيتيسين، مدير مجموعة «آر. إس. بي»، أهم شركة عسكرية خاصة روسية، في حوار مع صحيفة «فونتاكا» في تشرين الثاني 2013.

المشاريع التركية – الأذرية[viii].

3 - تفهُّمُ روسيا للحساسيّات والمصالح الإقليميّة المتداخلة، لدى الأطراف المؤثرة في المشهد السياسي والعسكري الإقليمي؛ ورهانها على عدم التصعيد مع تركيا. لاسيّما بعد تدخلها المباشر في سوريا؛ بما يكتنفه من مخاطر. فروسيا، شأنها شأن تركيا، تخشى من الاستنزاف في «مُستنقعات» إقليمية خطرة؛ لاسيما وأنّ الدرس الأميركي القاسي في العراق ما زال حاضراً في الأذهان. فعلى الرغم مما يجمع روسيا بأرمينيا من علاقات متينة وتعاون استراتيجي، حيث تتقدم روسيا قائمة الدول المصدرة للسلاح إلى أرمينيا، وتستضيف أرمينيا قاعدة عسكرية روسية كبيرة على أراضيها بالقرب من الحدود مع تركيا، إلا أن الموقف الروسي يميل إلى التوازن في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان؛ بسبب الخلافات بين موسكو والقيادة الحالية لأرمينيا، التي أتى رئيسها نيكول باشينيان بعد الثورة المخملية وقاد مسار تقارب مع الغرب، ما تأدّى عنه نشوء أزمة ثقة خففت حماس «يريفان» للوساطة الروسية. لكنّ روسيا، التي تريد أن تلقّن أرمينيا درساً مفاده ألّا تنتظر مساعدة الغرب، لن تُسَرّ بهزيمة أرمينيا أمام أذربيجان؛ لاعتبارات جيوسياسية واقتصادية تتصل بمخاوف موسكو من علاقات أذربيجان المتنامية مع الغرب، ومن تحولها إلى بديل للطاقة التي تصدرها روسيا إلى أوروبا[ix].

4 - الاعتراف الدولي بحكومة السراج.

5 - المناخ الدولي في ظل أزمة كورونا، وتداعياتها الدولية.

6 - التخوف الأميركي من النفوذ الروسي المتنامي في ليبيا.

7 - فوز بايدن في الانتخابات الأمريكية، وعلاقته بالتداعيات الإنسانية والقانونية في ليبيا، لاسيما بعد انكشاف جرائم حفتر ومقابره الجماعية.

التوقعات المستقبلية

تطرح التعديلات الدستورية التي نقلت بعض صلاحيات الرئيس إلى البرلمان، وتحول روسيا إلى دولة شبه رئاسية، سيناريوهات مستقبلية متباينة. لعل أبرزها[X]:

سيناريو كازاخستان:

وبموجبه يتم توزيع السلطات الرئاسية بين الهيئات، ويتيح للرئيس السابق لقباً جديداً، وهنا، على ما يبدو منصب رئيس مجلس الدولة، لاسيما بعد تعزيز صلاحيات المجلس، بوصفه سلطة مشتركة بين الإدارات تخترق دوائر السلطة. وعلى الرغم من طبيعة قرارات مجلس الدولة، غير الملزمة، وطبيعة تكوّنه من 85 محافظاً، لكنّ يتوقع أن يصبح رئيسه واحداً من أعلى المسؤولين في البلاد؛ ما يُتيح قيادة الحكومة والبرلمان ومجلس الأمن.

سيناريو التبادل الرئاسي مع ميدفيديف:

تكرار خلافة جديدة محتملة لديميتري ميدفيديف، بالعودة إلى الرئاسة لفترة ولاية واحدة. لكن هذا الخيار غير مرجح؛ إذ يتعارض مع دعوات تحديث النظام السياسي، كما يُستبعد أن ينسى الناخبون أن حكومته هي التي رفعت سن التقاعد. وقد سبق أن تبادل ميدفيديف المناصب مع بوتين في عام 2008، وخَلفه في رئاسة البلاد، إذ يُعدُّ في نظر العديد من المراقبين قائماً بأعمال الرئيس.

سيناريو رئاسة مجلس الأمن مدى الحياة

يمكن أن يكون انتقال ميدفيديف إلى مجلس الأمن مرتبطاً بمستقبل بوتين بعد انتهاء ولايته الرئاسية، فربما يكرر بوتين ما حدث في كازاخستان، حين أصبح نور سلطان نازاربايف رئيساً لمجلس الأمن في بلاده مدى الحياة بعد تنحيه عن رئاسة الجمهورية في العام الماضي 2019. فيبدو أن استقالة ميدفيديف مرتبطة بالتعديلات الدستورية التي اقترحها بوتين، إذ ستنقل تلك التعديلات المزيد من السلطة إلى البرلمان، الذي سيكون مكلفا باختيار رئيس الوزراء بعدما كانت تلك المهمة من صلاحيات الرئيس. وبعد ساعات من استقالته عيّنه بوتين نائبا لرئيس مجلس الأمن الروسي، واقترح رئيس مصلحة الضرائب ميخائيل ميشوستين لرئاسة الحكومة الجديدة.

سيناريو رئاسة مجلس الدوما

لا يمكن استبعاد أن يرأس بوتين مجلس الدوما، لأنه في رسالة للجمعية الفيدرالية، أعلن الحاجة إلى توطيد مكانة ودور مجلس الدولة في الدستور، وكذلك تكليف مجلس الدوما بالموافقة على ترشيح رئيس الوزراء.

وتشي التحركات والتغييرات الحكومية الأخيرة باستمرار نفوذ بوتين في السلطة بعد عام 2024 حين تنتهي ولايته الرئاسية، ولكن، على الأغلب، في غير موقع الرئاسة. وربما نشهد تغيرات سريعة وانتخابات مبكرة، قبل الوصول إلى عام 2024، وهو عام انتهاء فترة ولاية بوتين الرئاسية الثانية.

(i) مجلس الدوما يوافق على تعديلات دستورية اقترحها بوتين، الحرة، 23 يناير 2020.

(ii) النتائج الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية لعام 2020، ر.ت. عربي، 29 كانون ثاني 2020.

(iii) مهمة بوتين الرئيسية عام 2020، ر.ت. عربي، 4 كانون ثاني 2020.

(iv) الاقتصاد الروسي ضمن أكبر 5 اقتصادات في العالم خلال عام 2020، سبوتنيك نيوز عربي، 31 آب 2020.

(v) الاقتصاد الروسي يفوق التوقعات بشهادة «بلومبرغ» ويتجاوز اقتصاد منطقة اليورو، ر.ت. عربي، 3 شباط 2021.

(vi) الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة رند، تقرير أعده جيمس سلادين، وبيكا واسر، وبن كونابل، وسارة غراند كليمنت، 2017.

(vii) بوتين: الروس الذين يقاتلون في ليبيا لا يمثّلون الدولة، ت.ر.ت. عربي، 11 كانون ثاني 2020.

(viii) أزمة ناغورنو قره باغ: ديناميات الصراع، واحتمالاته، وانعكاساته عربياً، 15 تشرين أول 2020.

(ix) المصدر السابق.

(x) بوتين يمهد لبقائه بتعديلات دستورية هادئة، باسل الحاج جاسم، إندبندنت عربية، 18 كانون ثاني 2020.